مجـــلة الـــتربـــوي
JOURNAL OF EDUCATIONAL
ISSN: 2011- 421X
Arcif Q3

معامل التأثير العربي 1.5
العدد 18

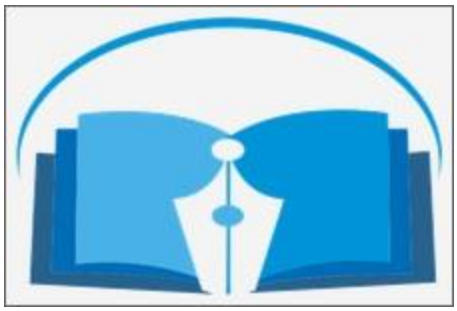

مجلة التربوي
مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية التربية
جامعة المرقب

العدد الثامن عشر
يناير 2021م

هيئـة التحرير

رئيس هيئة التحرير: د. مصطفى المهدي القط
مدير التحرير: د. عطية رمضان الكيلاني
سكرتير المجلة: أ. سالم مصطفى الديب

- المجلة ترحب بما يرد عليها من أبحاث وعلى استعداد لنشرها بعد التحكيم .
- المجلة تحترم كل الاحترام آراء المحكمين وتعمل بمقتضاها .
- كافة الآراء والأفكار المنشورة تعبر عن آراء أصحابها ولا تتحمل المجلة تبعاتها .
- يتحمل الباحث مسؤولية الأمانة العلمية وهو المسؤول عما ينشر له .
- البحوث المقدمة للنشر لا ترد لأصحابها نشرت أو لم تنشر .

(حقوق الطبع محفوظة للكلية)

ضوابط النشر:

يشترط في البحوث العلمية المقدمة للنشر أن يراعى فيها ما يأتي :

- أصول البحث العلمي وقواعده .
- ألا تكون المادة العلمية قد سبق نشرها أو كانت جزءا من رسالة علمية .
- يرفق بالبحث تزكية لغوية وفق أنموذج معد .
- تعدل البحوث المقبولة وتصحح وفق ما يراه المحكمون .
- التزام الباحث بالضوابط التي وضعتها المجلة من عدد الصفحات ، ونوع الخط ورقمه ، والفترات الزمنية الممنوحة للتعديل ، وما يستجد من ضوابط تضعها المجلة مستقبلا .

تنبيهات :

- للمجلة الحق في تعديل البحث أو طلب تعديله أو رفضه .
- يخضع البحث في النشر لأولويات المجلة وسياستها .
- البحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر أصحابها ، ولا تعبر عن وجهة نظر المجلة .

Information for authors

1- Authors of the articles being accepted are required to respect the regulations and the rules of the scientific research.
2- The research articles or manuscripts should be original and have not been published previously. Materials that are currently being considered by another journal or is a part of scientific dissertation are requested not to be submitted.
3- The research articles should be approved by a linguistic reviewer.
4- All research articles in the journal undergo rigorous peer review based on initial editor screening.
5- All authors are requested to follow the regulations of publication in the template paper prepared by the editorial board of the journal.

Attention

1- The editor reserves the right to make any necessary changes in the papers, or request the author to do so, or reject the paper submitted.
2- The research articles undergo to the policy of the editorial board regarding the priority of publication.
3- The published articles represent only the authors' viewpoints.

مجـــلة الـــتربـــوي
JOURNAL OF EDUCATIONAL
ISSN: 2011- 421X
Arcif Q3
معامل التأثير العربي 1.5
العدد 18

بعضُ آراءِ أبي الحَسَنِ الأخفشِ فِي كِتَابِ التَّنبيه لابنِ جنِّي

د. علي محمَّد ناجي
كلِّيَّة العلومِ الشَّرعيَّة / مسلَّاتة

مقدِّمة:

كتاب التَّنبيه على شرحِ مشكل أبيات الحماسة من أهم كتب أبي الفتح عثمان بن جنِّي (ت392هـ) في النَّحو والصرف واللغة؛ لأنَّ مباحثَه وتوجيهاتِه اتَّسمت بطابع الاستقصاء والغوص في التَّفاصيل، والتَّعمُّق في المسائل وتحليلها، وحشد آراء السَّابقين فيها، والاعتماد عليها في استنباط الرَّأي الأولى بالاختيار، فهو بحقٍّ مجالٌ واسعٌ للاطِّلاع على آراء العلماء النَّحويِّين ومذاهبهم، واجتهاداتهم، فابنُ جنِّي يحرصُ كلَّ الحرص على التَّدليل لصحَّة ما يذهب إليه من توجيهات وتخريجات، مستندًا على آراء من يثق بهم من شيوخ العربية، كسيبويه، والأخفش، والمبرِّد، وشيخه أبي عليٍّ الفارسيِّ، وغيرهم، وهو مع احترامه لآرائهم لا يألوا جهدًا في اتِّباع الأحسن والأسهل، وقد يتركها ويختار رأيًا قادته إليه عبقريَّتُه وفطنته وذكاؤه.

وقد اطَّلعتُ على كتاب التَّنبيه الَّذي وضعه ابنُ جنِّي لإعراب أبيات الحماسة لأبي تمَّام؛ وما يلحق بالإعراب من اشتقاق أو تصريف أو عَروض، فوجدته قد أكثر من ذكر آراء سيبويه (ت180ه)، وأبي عليٍّ الفارسيِّ (ت377ه)، والأخفش (ت215ه)، فأمَّا الأوَّل فهو شيخ النُّحاة الَّذي لا غِنَى لأحدٍ من النَّحويين عن آرائه وتوجيهاته، وأمَّا الثَّاني فهو شيخُ ابن جنِّي، ولا غرابة في إكثاره من الاستشهاد بأقواله، وأمَّا الأخفش فهو عَلَمٌ من أعلام النحو واللغة، تميَّز بذهنه الوقَّاد، وتمكُّنه من علم العربيَّة، ممَّا جعله يخالفُ آراء البصريِّين – وهو منهم – أحيانًا، ويخالفُ البصريِّين والكوفيِّين معًا في أحيانٍ أُخرَ، وقد يوافق بعض البصريِّين ويخالف سيبويه، أو العكس، وهذا ما جعل لآرائه الحظَّ الوافر في كتاب التَّنبيه.

لذلك عقدتُ العزم على تناول بعض المسائل النَّحويَّة الَّتي صرَّح فيها ابنُ جنِّي بذكر رأي الأخفش، ومقارنة رأيه مع آراء السَّابقين من النُّحاة، وتوضيحِ مدى اتِّفاق رأي ابن جنِّي واختياره مع مذهب الأخفش في كلِّ مسألة، معتمدًا على المنهج الوصفي، والتَّحليلي، وقد وسمتُ هذا البحث المختصر بـــ(بعضُ آراء الأخفشِ في كتاب التَّنبيه)، مقسِّمًا إيَّاه على مقدِّمَةٍ، ومسائل، وخاتمةٍ، وفهرسٍ للمصادر والمراجع.

أمَّا الطَّبعة الَّتي اعتمدتُ عليها في استخراج المسائل من كتاب التَّنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة لابن جنِّي، فهي طبعة دار الكتب والوثائق القوميَّة بالقاهرة، وهي نسخة حققتها: د. سيِّدة حامد عبد العال، ود. تغريد حسن أحمد عبد العاطي، وأشرف على تحقيقها الدكتور: حسين نصَّار، طبعة سنة 1431ه – 2010م، مع الرُّجوع – أحيانًا – إلى طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميَّة بدولة الكويت، الأولى/ 1430ه – 2009م، تحقيق: أ. د. حسن محمود هنداوي.

أسألُ اللهَ العليَّ القديرَ أنْ يجعلَ هذا العمل خالصًا لوجهِه الكريم، وأنْ ينفع به طُلَّاب العربيَّة ومحبِّيها.

المسألةُ الأولى – المحدوف من قوله (مَا كَانَ جَالِبًا)

في معرض حديثه عن قول الشَّاعر[1]: سَأَغْسِلُ عَنِّي العَارَ بِالسَّيْفِ جَالِبًا عَلَيَّ قَضَاءَ اللهِ مَا كَانَ جَالِبَا ذكر ابنُ جنِّي أنَّ المُرادَ: جالبَه، أي: جالبًا إيَّاه، فحذفَ الشَّاعرُ الضَّميرَ مع اسم الفاعل، كما حذفه الآخرُ في قوله[2]: وَقَدْ كُنْتَ تُخْفِي حُبَّ سَمْرَاءَ حِقْبَةً فَبُحْ لَانَ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَائِحُ حيثُ إنَّ التَّقديرَ: بالَّذي أنت بائحٌ به، ثمَّ حذَفَ حرفَ الجرِّ من (به)، ثمَّ حذفَ الضَّميرَ، وجعلَ منه – أيضًا – قولَه تعالى: ﴿أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا﴾[3]، إذَا اعتَبرْتَ (مَا) اسمًا موصولًا بمنزلة (الَّذي)، لا مصدريَّةً، فيكون التقدير: أنسجُدُ لِمَا تأمرنَا بالسُّجود له، ثمَّ أُضيفَ (السجود) إلى الضَّمير، أي: لما تأمرنا بسجوده، ثمَّ حُذفَ المضافُ وهو (سجود) فصار التَّقدير فيه: أنسجُدُ لِمَا تأمرنا به، ثمَّ اختُلِفَ في المحذوف بعد هذا، أهو حرفُ الجرِّ من (به)، ثمَّ الضَّميرُ بعده؟ أو هما معًا دفعةً واحدةً؟ فالأوَّلُ قولُ أبي الحسن الأخفش، والثَّاني هو قياسُ مذهب سيبويه، وقد اكتفى ابنُ جنِّي بذكر الرَّأيين، دون أنْ يرجِّحَ أحدَهما في هذا الموضع[4].

---

(1) من الطَّويل، لسعد بن ناشب المازني في: حماسة أبي تمَّام: ص69، والشِّعر والشُّعراء، لابن قتيبة: 685/2، والتَّنبيه، لابن جنِّي: ص40، وشرح ديوان الحماسة، للمرزوقي: ص52، وسمط اللآلئ، للبكري: 794/1، وشرح ديوان الحماسة، للتَّبريزي: ص14، والدُّرُّ الفريد وبيت القصيد، للمستعصمي: 389/6، وتخليص الشَّواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام: ص163، والمقاصد الشَّافية، للشَّاطبي: 537/1، والمقاصد النَّحويَّة، للعيني: 436/1، وخزانة الأدب، للبغدادي: 141/8، وغير منسوب في: التَّذييل والتَّكميل، لأبي حيَّان: 75/3، وتمهيد القواعد: 697/2، والشَّاهد في قوله: (ما كان جالبًا)، حيث حذف العائد المجرور بالإضافة، والتَّقدير: ما كان جالبه.

(2) من الطَّويل، لعنترة بن شدَّاد، في: المقاصد النَّحويَّة: 444/1، وغير منسوب في: أمالي ابن الشَّجري: 8/1، وشرح التَّسهيل، لابن مالك: 206/1، والتَّذييل والتَّكميل: 78/3، والمساعد، لابن عقيل: 152/1، شرح التَّصريح، للأزهري: 176/1، وشرح الأشموني: 161/1، والشَّاهد في قولُه: (بالَّذي أنت بائح)، فالعائد إذا كان مجرورًا بحرف لا يُحذَفُ إلَّا إذا دخل على الموصول حرفٌ مثله، والتَّقدير: بالَّذي أنت بائحٌ به.

(3) الفرقان: من الآية 60.

(4) انظر: التَّنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة، لابن جنِّي: ص40، 41.

ومنَ الَّذين نسبوا هذين التَّقديرين لأبي الحسن وسيبويه أبو البقاء العكبري، حيث قال في إعراب قوله تعالى: ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾[1]: "... وأمَّا قولُه تعالى: ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ ففيه وجهان: أحدهما: أنَّ (ما) مصدريَّة، أي: بالأمر، وهو المأمور به، والثَّاني: هي بمعنى (الَّذي)، فتقديره: بالَّذي تُؤمَرُ بالصَّدع به، ثمَّ حُذِفتِ الباءُ، ووُصلَ الضَّميرُ فصار (بصدعه)، ثمَّ حُذِفَ الصَّدعُ فصار (تُؤمَرُ به)، ثمَّ حُذِفتِ الباءُ والهاءُ دفعةً واحدةً في قول سيبويه، وعلى قولِ الأخفش: حُذِفَت الباءُ فصار (تُؤمَرُه)، ثمَّ حُذِفتِ الهاءُ"[2].

واكتفى أبو حيَّان بذكر قول الأخفش فقال: "قال الأخفشُ: (مَا) موصولة، والتَّقدير: فاصدعْ بما تُؤمرُ بصدعه، فحذَفَ المضافَ، ثمَّ الجارَّ، ثمَّ الضَّمير"[3].

أمَّا ابنُ الشَّجريِّ فقد فصَّل المحذوفات دون نسبة ذلك إلى الأخفش، فقال: "وقولُه عزَّ وجلَّ: ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾، فيه قولان: أحدهما: أنَّ (مَا) مصدريَّةٌ، فالكلامُ في هذا القول على وجهه، والتَّقدير: فاصدعْ بالأمر، والقولُ الآخر: أنَّها خبريَّةٌ بمعنى (الَّذي)، ففي الكلام على هذا خمسةُ حُذُوفٍ، لأنَّ أصلَه: فاصدعْ بما تُؤمرُ الصَّدعِ به، فحُذِفتِ الباءُ من (به)، فصار في التَّقدير: بالصَّدعه، فحُذِفَ الألفُ واللامُ؛ لامتناعِ الجمعِ بينها وبين الإضافة، فصار: بصدعه، ثمَّ حُذِفَ المضافُ وأُقيمَ المضافُ إليه مقامه ... فصار: بما تُؤمرُ به، فحُذِفتِ الباءُ ... فصار: بِما تُؤْمرُه، فحُذِفتِ الهاءُ من الصِّلة..."[4].

وقد سبقه إلى هذا التَّفصيل ابنُ فضَّال المجاشعي في كتابه: نكت القرآن الكريم[5]. وقد علَّق الآلوسيُّ على هذا بقوله: "وهو تكلُّفٌ لا داعي له"[6]. وقد عثرتُ في موضع آخر على قولٍ لابنِ جنِّي يميلُ فيه إلى رأي الأخفش، حيث قال في شرح قولِ الحماسيِّ[7]:

---

(1) الحِجر: من الآية 94.

(2) اللباب في علل البناء والإعراب: 269/1، 270، وانظر: التِّبيان في إعراب القرآن: 989/2، 990.

(3) البحر المحيط: 498/6.

(4) أمالي ابن الشَّجري: 557/2، 558.

(5) ص282.

(6) روح المعاني: 327/7.

(7) من الطَّويل، لابن حبناء التميمي في: ديوان الحماسة، لأبي تمَّام: ص329، والأمالي، لأبي عليٍّ القالي: 230/2، وشرح ديوان الحماسة، للمرزوقي: ص464، وشرح كتاب الحماسة، لأبي القاسم الفارسي: 321/2، والدُّر الفريد وبيت القصيد، للمستعصمي: 322/2، وسمط اللآلئ، للبكري: 853/1، وغير منسوبٍ في: شرح التَّسهيل، لابن مالك: 245/2، والتَّذييل والتَّكميل، لأبي حيَّان: 87/8، وتمهيد القواعد، لناظر الجيش: 2030/4.

فَإِنْ أَنْتَ لَمْ تَقْدِرْ عَلَى أَنْ تُهِينَهُ فَدَعْهُ إِلَى اليَوْمِ الَّذِي أَنْتَ قَادِرُه

"أرادَ قادرٌ فيه، فحذف حرفَ الجرِّ، وشبَّهه بالمفعول به ... وهذا مِمَّا يؤكِّدُ قولَ أبي الحسن في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُواْ يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا﴾[1]، وأنَّه أراد: تجزي فيه، ثمَّ حذفَ حرفَ الجرِّ فصار: يجزيه، ثمَّ حذف الهاءَ من الصِّفة، خلافًا على قول سيبويه"[2].

المسألةُ الثَّانيةُ – جَوازُ زِيادَةِ (مِنْ) فِي الوَاجِب:

قال ابنُ جنِّي في شرح قول الشَّاعر[3]: إنِّي لَمُهْدٍ مِنْ ثَنَائِي فَقَاصِـدٌ بِهِ لِابْنِ عَمِّ الصِّدْقِ شَمْسِ بْنِ مَالِكٍ "لك في الهاء مِنْ (به) أمران: أمَّا مذهبُ صاحب الكتاب فأنْ تكونَ عائدةً على موصوفٍ محذوفٍ، كأنَّه قال: إنِّي لمُهدٍ ثناءً من ثنائي فقاصدٌ به.

وأمَّا قياسُ مذهب أبي الحسن فأنْ تكونَ عائدةً على نفسِ ثنائي، و(مِنْ) زائدة عنده، وسيبويه لا يرى زيادةَ (مِنْ) في الواجب، وأبو الحسن يراه"[4].

ثمَّ نقل عن الأخفش أنَّه استدلَّ على صحَّة قوله بزيادة (مِنْ) بما حكاه عن العرب من قولهم: قد كان من مطر، وقد كان من حديثٍ[5].

وما نسبه ابنُ جنِّي للأخفش موجود في معانيه في غير موضعٍ، قال في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى﴾[6]: "أدخل فيه (مِنْ) زائدة، كما تقول: قد كان من حديثٍ..."[7].

وقال في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَمِنَ البَقَرِ وَالغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوِ الحَوَايَا﴾[8]: "... أي: والبقرَ والغنمَ حرَّمنا عليهم، ولكنَّه أدخل فيها (مِنْ)، والعرب تقول: قد كان من حديث..."[9].

---

(1) البقرة: من الآية 47.

(2) التَّنبيه على شرح مشكلات أبيات الحماسة: ص197.

(3) من الطَّويل، لتأبَّط شرًّا في ديوانه، جمع وتحقيق وشرح: علي ذو الفقار شاكر: ص148، وديوان الحماسة، لأبي تمَّام: ص75، الأمالي، لأبي عليٍّ القالي: 139/2، وشرح كتاب الحماسة، لأبي القاسم الفارسي: 98/2، وسمط اللآلئ، للبكري: 761/1.

(4) التَّنبيه على شرح أبيات الحماسة: ص49.

(5) انظر: المصدر السَّابق، والموضع أيضًا.

(6) آل عمران: من الآية 195.

(7) معاني القرآن: 240/1.

(8) الأنعام: الآية 146.

(9) معاني القرآن: 316/1، وانظر أيضًا: 105/1، 276.

ومسألة زيادة (مِنْ) في الكلامِ الموجب مختلفٌ فيها بين البصريَّين والكوفيِّين، فأهل البصرة لا يجوِّزون زيادتها في الإيجاب، قال سيبويه متحدِّثًا عن زيادة الباء في قوله تعالى: ﴿وكَفَى بِاللهِ شَهِيدًا﴾[1]، وأنَّ (عنْ)، و(على)، (ومن) لا تزاد زيادتها: "وليست عن وعلى بمنزلة الباء في قوله: ﴿وكَفَى بِاللهِ شَهِيدًا﴾، وليس بزيد؛ لأنَّ عن وعلى لا يُفعلُ بها ذاك، ولا بـــ(مِنْ) في الواجب"[2].

وقد اشترط أبو حيَّان وغيرُه لزيادتها شرطين: "أحدهما: أنْ يكون الكلامُ غيرَ موجَبٍ، ويعنون به النَّفيَ والنَّهيَ والاستفهام ... والثَّاني: أنْ يكون المجرور بها نكرةً"[3].

والكوفيُّون يجيزون زيادتها حتَّى في الإيجاب، قال ابنُ عصفورٍ: "وأمَّا أهلُ الكوفة فلا يشترطون فيها أكثرَ من دخولها على النَّكرة، وأجازوا زيادتها في الواجب، وحكَوا في ذلك: قد كان من مطر، وقد كان من حديث فخلِّ عنِّي، التَّقدير عندهم: قد كان مطرٌ، وقد كان حديثٌ فخلِّ عنِّي، وهذا لاحُجَّة لهم فيه، لاحتمال أنْ تكون (مِنْ) مُبعِّضة، ويكونَ التَّقديرُ: قد كان كائنٌ من مطرٍ، وقد كان كائنٌ من حديثٍ، فحُذف الموصوفُ، وأُقيمت الصِّفةُ مقامة، وإنْ كانت غيرَ مختصَّةٍ، وقد تقدَّم في باب النَّعت أنَّ ذلك يَحسُنُ في الكلام مع (مِنْ)"[4].

وصرَّح الفارسيُّ بترجيح رأي الأخفش والكوفيِّين في هذه المسألة، فقال في المسائل البغداديَّات: "وقد جعلْنا (مِن) في بعض هذه التَّأويلات زائدة في الإيجاب، وذلك مذهبُ أبي الحسن الأخفش والكسائيِّ، وحكى أبو الحسن أنَّهم يقولون: قد كان من مطرٍ، وكان من حديثٍ، يريدون: كان مطرٌ، وكان حديثٌ، ولم يُجزْ سيبويه هذا، فقال: ولا يفعلون هذا بـــ(مِنْ) في الواجب، يريدُ أنَّ (مِنْ) لا تُزَادُ كما زيدتِ الباءُ في: ﴿كَفَى بِاللهِ﴾، وليس بزيدٍ، وحمل أبو الحسن على هذا قولَه تعالى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾[5]، وإذا ثبتت روايةُ ثقةٍ ممَّا لا يدفعُه قياسٌ لزم قبوله واستعمالُه، ولم يجبْ دفعه"[6].

(1) النِّساء: من الآية 79، 104، والفتح: من الآية: 28.
(2) الكتاب: 38/1.
(3) التَّذييل والتَّكميل: 139/11.
(4) شرح الجمل: 501/1.
(5) المائدة: من الآية 5.
(6) ص242، 243.

وقد وافق ابنُ مالك – أيضًا – الأخفشَ والكوفيِّين في جواز زيادة (مِنْ) في الكلام الموجب، فقال في التَّسهيل: "ولا يمتنع تعريفه ولا خلُوُّه من نفيٍ أو شبهه وفاقًا للأخفش"[1].

وعودًا إلى تخريج ابن جنِّي للجارِّ والمجرور في بيت الحماسة، فإنَّه قدَّمَ رأي سيبويه على رأي الأخفش، ثمَّ قال: "وعودُ الهاء على الموصوف المحذوف في قول صاحب الكتاب يؤنسك بحذف الموصوف وإقامة الصِّفة مقامه"[2].

وكأنِّي بابن جنِّي يميلُ إلى اختيار رأي سيبويه؛ لأنَّه مبنيٌّ على جواز حذف الموصوف وإقامة الصِّفة مقامه، وقد جعل سيبويه ذلك من قبيل التَّخفيف، ومثَّل له بأمثلة منها قولُه: "... ومثل ذلك قول النَّابغة[3]:

كَأَنَّكَ مِنْ جِمَالِ بَنِي أُقَيْشٍ يُقَعْقَـــــعُ خَلْـــفَ رِجْلَيْـــهِ بِشَـــنٍّ، أي: كأنَّك جملٌ من جِمالِ بني أُقيشٍ، ... فكلُّ ذلك حُذِفَ تخفيفًا، واستغناءً بعلم المخاطب بما يعني"[4].

قال العينيُّ في إعراب البيت: "الكافُ اسمُ كأنَّ، وخبرُه محذوفٌ، والتَّقديرُ: كأنَّك جَمَلٌ من جِمالِ بني أُقيشٍ، فإنْ قيل: لِمَ لا يجوز أنْ يكون الخبرُ قولَه: (منْ جِمالِ بني أُقيشٍ)، فَلِمَ احتاج إلى هذا التَّقدير؟ قلتُ: لولا هذا التَّقديرُ لم تجدْ للضَّمير في قوله: (خَلْفَ رِجْلَيْهِ) ما يعودُ عليه"[5].

ولعلَّ هذا هو السَّببُ في اختيار عودِ الضَّميرِ في قوله: (فقاصدٌ بِهِ) إلى الموصوف المحذوف، المُقدَّرِ بقولهم: إنِّي لمهدٍ ثناءً من ثنائي فقاصدٌ به.

---

(1) ص144.

(2) التَّنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة: ص49.

(3) من الوافر، للنَّابغة في ديوانه بتحقيق محمد الطَّاهر بن عاشور: ص252، والكتاب: 345/2، وشرح الكتاب، للسيرافي: 224/1، 192/3، وشرح أبيات سيبويه، لابن السِّيرافي: 70/2، وشرح المفصل، لابن يعيش: 251/2، والمقاصد النَّحويَّة: 1559/4، وغير منسوب في: المقتضب، للمبرِّد: 138/2، والأصول في النَّحو، لابن السَّرَّاج: 178/2، والشَّاهد فيه أنَّه حذف الموصوفَ، وأقامَ الصِّفةَ مقامَه، والتَّقدير: كأنَّك جملٌ من جمال بني أُقيشٍ.

(4) الكتاب: 345/2، 346.

(5) المقاصد النَّحويَّة: 1560/4.

المسألةُ الثَّالثةُ – وقوعُ الكَافِ اسمًا:

وفي معرض شرحه لقول الحماسيِّ[1]: وكُنْتُ أَرَى كَالْمَوْتِ مِنْ بَيْنِ لَيْلَةٍ فَكَيْفَ بِبَيْنٍ كَانَ مِيعَادَهُ الحَشْرُ ذهب ابنُ جنِّي إلى أنَّ الكافَ في قوله: (كالموت) اسمٌ، معتمدًا مذهبَ أبي الحسن الأخفش فيها، فقال: "أجرَى الكافَ اسمًا، وكان أبو الحسن يُجيزُ ذلك في غير الضرورةِ، وهو أمثَلُ من أنْ يُجعَلَ قولُه: (كالموتِ) صفة مفعولٍ محذوفٍ، كأنَّه أراد: وكنتُ أرى أمرًا كالموت، من قِبَلِ أنَّ حذفَ الموصوفِ وإقامةَ الصِّفَةِ مقامَه لا يجبُ أنْ يُرتَكبَ إلَّا عن ضرورةٍ أو ضيقٍ منَ الكلامِ، وكِلاهُما مذهبٌ، ويُحَسِّنُ هذا الثَّاني أنَّ سيبويه لا يجعلُ الكافَ اسمًا إلَّا عن ضرورةٍ أيضًا"[2].

وطريقة العرض تشيرُ إلى أنَّ ابنَ جنِّي يذهبُ إلى ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش في هذه المسألة، وهو خلافُ ما عليه سيبويه وجمهورُ البصريِّين، وقد ذكر آخر النَّصِّ مذهب سيبويه فيها، وهو أنَّه لا يجعلُ الكاف اسمًا إلَّا في الضَّرورة.

وقد صدقَ فيما نسبه لسيبويه حيث قال الأخيرُ متحدِّثًا عن الكاف: "إلَّا أنَّ ناسًا من العرب إذا اضطرُّوا في الشِّعر جعلوها بمنزلة مِثْل..."[3].

قال الأعلمُ شارحًا قول الشَّاعر[4]: وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ "أراد: كَمِثْلِ مَا يؤثفين، أي: كمثلِ حالها إذا كانت أثافيَّ مستعملةً، ووضع الكاف وإنْ كانت حرفًا موضع (مثل) فأدخلَ عليها الكافَ تشبيهًا لها بها؛ لأنَّها في معناها، وهي في دخولها على (مثل) في الاسميَّةِ نظيرُ (سواء) في دخولها على (غير) في التَّمكُّنِ، وعلَّتُها كعِلَّتِها"[5].

---

(1) عجز بيتٍ من الطَّويل، صدره: غَيْرَ رَمَادٍ وَحُطَامٍ كَنَفَيْن لسلمةَ بن يزيد الجعفي في: التَّنبيه على مشكل أبيات الحماسة، لابن جنِّي: ص280، وشرح ديوان الحماسة، للمرزوقي: ص756، وشرح كتاب الحماسة، لأبي القاسم الفارسي: 483/2، وشرح ديوان الحماسة، للتَّبريزي: 448، والدُّر الفريد وبيت القصيد، للمستعصمي: 443/10، والمقاصد النَّحويَّة: 1218/3، وغير منسوب في: شرح التَّسهيل، لابن مالك: 139/3، وشرح ابن النَّاظم: ص260، والتَّذييل والتَّكميل: 143/11، وتمهيد القواعد: 2883/6، وهمع الهوامع: 464/2، والشَّاهد فيه قوله: (كالموت) حيث جعل الكاف اسمًا بمعنى (مِثْل).

(2) التَّنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة: ص280.

(3) الكتاب: 408/1.

(4) من مشطور السَّريع، لخطام المجاشعي في: الكتاب: 32/1، 408، 279/4، وشرح الكتاب، للسِّيرافي: 256/1، وشرح أبيات سيبويه، لابن السِّيرافي: 95/1، وضرائر الشِّعر، لابن عصفور: ص304، والمقاصد النَّحويَّة: 2129/4، وشرح شواهد المغني، للسيوطي: 504/1، وخزانة الأدب، للبغدادي: 313/2، وغير منسوب في: المقتضب: 97/2، والأصول في النَّحو: 438/1، وعلل النَّحو، للورَّاق: ص208، والخصائص: 370/2، والشَّاهد فيه كسابقه.

(5) تحصيل عين الذَّهب: ص69.

وكان قد ذكر قبل هذا النَّصِّ أنَّ (سواء) تأتي في موضع (غير) ضرورةً، فسوَّى بينهما في ذلك[1].

وقد ذكر المراديُّ أنَّ سيبويه لا يقول باسميَّة الكاف إلَّا في الضَّرورة الشِّعريَّة، ونسب للأخفش والفارسيِّ وكثيرٍ منَ النَّحويِّين القولَ بجواز أنْ تكون اسمًا في الاختيار[2].

ولعلَّ في قوله: (كثير من النَّحويِّين) إشارةً إلى ابن جنِّيٍّ.

وفصَّل ابنُ هشام الخلاف في هذه المسألة، فقال: "وأمَّا الكافُ الاسميَّةُ الجارَّةُ فمرادفةٌ لـــ(مِثل)، ولا تقع كذلك عند سيبويه والمحقِّقين إلَّا في الضَّرورة ... وقال كثيرٌ منهم الأخفش والفارسيُّ: يجوز في الاختيار"[3].

وأكثر من هذا تفصيلًا قولُ ابن أبي الرَّبيع: "والكافُ توجد اسمًا باتِّفاق، وإنَّما وقع الخلافُ بين سيبويه والأخفش في كثرة ذلك ووجوده في الكلام، فذهب سيبويه إلى أنَّها لا توجدُ اسمًا إلَّا في الشِّعر، وذهب الأخفش إلى أنَّها توجد اسمًا فيه وفي الكلام"[4].

ونسب المرزوقيُّ إلى أبي العبَّاس المبرِّد – أيضًا – أنَّه يتبع مذهبَ أبي الحسن الأخفش فقال في شرح بيت الحماسة السَّابق: "جعلَ الكافَ وحده اسمًا، وكان أبو العبَّاس يتبع أبا الحسن الأخفش في جواز وقوعه اسمًا في غير الضَّرورة، وأنشد[5]: أَتَنْتَهُــونَ؟ ولَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَــطٍ كَالطَّعْنِ يَهْلِكُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالفُتل ويجعلُ الكافَ في موضع فاعل (ينهى)، وسيبويه لا يرى ذلك إلَّا في الضَّرورة، كأنَّه قال: وكنتُ أرى شيئًا أو أمرًا مثلَ الموتِ"[6].

---

(1) انظر: المصدر السَّابق: ص68.

(2) انظر: الجنى الدَّاني: ص78، 79.

(3) مغني اللبيب: 239/1.

(4) البسيط في شرح الجمل: 844/2.

(5) من البسيط، للأعشى في ديوانه: ص134، والأصول، لابن السَّرَّاج: 439/1، وكتاب الشِّعر، للفارسيِّ: 256/1، وشرح القصائد العشر، للتَّبريزي: ص305، وخزانة الأدب: 454/9، وغير منسوبٍ في: المقتضب: 141/4، المسائل الحلبيَّات، للفارسي: ص242، والخصائص: 370/2، وشرح ديوان الحماسة، للمرزوقي: ص757، وأسرار العربية، للأنباري: ص233، والشَّاهد فيه وقوع الكاف اسمًا في قوله: (كالطَّعن).

(6) شرح ديوان الحماسة: ص757.

وما في المقتضب خلافُ ما نسبه المرزوقيُّ للمبرِّد، حيث قال: "كما أنَّ الشَّاعر حيث اضطرَّ إلى الكاف الَّتي للتَّشبيه أنْ يجعلها اسمًا أجراها مجرى (مِثل)؛ لأنَّ المعنى واحد، نحو قولك: زيدٌ كعمرٍو، إنَّما معناه: مِثلُ عَمرٍو"[1].

المسألةُ الرَّابعةُ – الابتداءُ بالنَّكرة:

ذهب ابنُ جنِّي عند شرح قول الشَّاعر[2]: أَهَابُـكَ إِجْلَالًا وَمَا بِكَ قُدْرَةٌ عَلَيَّ وَلَكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا إلى أنَّ قولَه: (ملءُ عينٍ) مبتدأ، وهو نكرة، وأخبر عنه بمعرفة وهي قوله: (حبيبُها)، وأنَّ ذلك جائز لمعناه[3].

وقد جوَّز ابنُ جنِّي الابتداءَ بالنَّكرة هنا قياسًا على تجويز أبي الحسن الأخفش الابتداءَ بها في مثل: قائمٌ أبوك، حيث قال: "وأخبر عن النَّكرة الَّتي هي (ملْءُ عينٍ) بالمعرفة الَّتي هي (حبيبُها)، وجاز ذلك لمعناه، كما جاز عند أبي الحسن الابتداءُ بالنَّكرة في نحو قولك: قائمٌ أبوك، وعند الجماعة في نحو: أقائمٌ أخواك؟ أي: أقامَ أخواك؟ فكذلك هنا، غير أنَّ حبيبها في البيت خبرُ مبتدأ، وما بعد قائم مرفوعٌ به، والفرقُ بينهما تمكُّنُ اسم الفاعل في العمل"[4].

ونقل الشيخ يَس الحمصي كلامًا لابن عمرون وابن النَّحَّاس يفسِّرُ ما ذهب إليه ابنُ جنِّيٍّ فقال: "قال ابنُ جنِّيٍّ: لا تقديمَ في البيت ولا تأخير، قال ابنُ عمرون: وتحقيق ذلك ينبني على قاعدة: صديقي زيدٌ وزيدٌ صديقي؛ لأنَّ الخبر يكون أعمَّ من المبتدأ أو مساويًا له، قال ابنُ النَّحَّاس: معناه أنَّ (زيدٌ صديقي) الخبر فيه صالحٌ لأنْ يكون أعمَّ من المبتدأ، فنجعله كذلك، ولذلك قالوا: لا يلزم انحصار الصَّداقة في زيدٍ في هذه الصُّورة، بخلاف (صديقي زيدٌ) فإنَّا لا يمكننا أنَّ نجعل الخبر الَّذي هو زيد أعمَّ من المبتدأ، فما بقي إلَّا أنْ يُجعل مساويًا، وإلَّا كان الخبرُ أخصَّ من المبتدأ، وهو غير جائز، وإذا كان مساويًا لزم الانحصارُ ضرورةً، فصدق أنَّ كلَّ من هو صديقي زيدٌ، وكذلك لا

(1) المقتضب: 350/4.

(2) من الطَّويل، منسوب لنصيب بن رباح في: سمط اللآلئ، للبكري: 401/1، والدُّر الفريد وبيت القصيد، للمستعصمي: 37/5، وتخليص الشَّواهد، لابن هشام: ص201، والمقاصد النَّحويَّة: 509/1، وغير منسوبٍ في: التَّذييل والتَّكميل: 351/3، والمساعد، لابن عقيل: 224/1، وشرح التَّصريح: 220/1، وشرح الأشموني: 203/1، والشَّاهد فيه قوله: (ملْءُ عينٍ حبيبُها)، فإنَّه قدَّم الخبر وهو قوله: (ملْءُ عينٍ) على المبتدأ وهو قوله: (حبيبُها)؛ لاتِّصال المبتدأ بضميرٍ يعود على ملابِسِ الخبر، وهو المضافُ إليه.

(3) التَّنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة: ص325.

(4) التَّنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة: ص325.

ينحصر مِلْءُ العين في الحبيب إذا جعلْتَ مِلْءَ العين مبتدأ، حتَّى لا يكون أعمَّ من الخبر؛ لاستحالة كون المبتدأ أعمَّ من الخبر"[1].

ومن المعلوم أنَّ الأصل في الجملة الاسميَّة أنْ يتقدَّم فيها المبتدأ على الخبر؛ لأنَّ المبتدأ مسندٌ إليه، ومحكومٌ عليه، والمسندُ إليه يكون أعرفَ من المسند، لذلك اعتبر جمهور البصريِّين أنَّ (قائمٌ) من قولنا: قائمٌ زيدٌ، خبر مقدَّمٌ، وخالفهم الأخفش في ذلك، وتبعه الكوفيُّون، فذهبوا إلى أنَّه مبتدأ، و(زيدٌ) فاعلٌ سدَّ مسدَّ الخبر، قال الشيخ خالد الأزهري: "وإذا لم يتقدَّم على الوصف نفيٌ ولا استفهامٌ لَا يكونُ مبتدأ، خلافًا للأخفش والكوفيِّين في إجازتهم وقوعه مبتدأ من غير أنْ يتقدَّمه نفيٌ أو استفهام"[2].

وقد فصَّل الصَّبَّانُ الخلافَ في هذه المسألة، فقال: "... مذهبُ البصريِّين وهو منع الابتداء بالوصف المذكور من غير اعتماد، ومذهب المصنِّف وهو الجواز بقبح ... ومذهب الكوفيِّين والأخفش وهو الجواز بلا قبحٍ"[3].

وعودًا على بدء فإنَّ النَّحويِّين مَنعُوا أنْ يكون (ملْءُ عينٍ) مبتدأً، و(حبيبُها) خبرًا عنه، كما ذهب إليه ابنُ جنِّي؛ لما يترتَّبُ عليه من عود الضَّمير في (حبيبُها) على متأخِّرٍ لفظًا ورتبةً، قال ابنُ مالك في توجيه الشَّاهد: "فحبيبُها مبتدأ ملتبس بضمير العين، (وملْءُ عَينٍ) خبرٌ واجب التَّقديم؛ لأنَّه لو أُخِّرَ وقدِّمَ (حبيبُها) لعاد الضَّميرُ على متأخِّرٍ لفظًا ورتبةً، فالتُزمَ تقديمُ الخبر وتأخيرُ المبتدأ؛ ليُؤمَنَ بذلك المحذور"[4].

وقال ابنُ هشامٍ: "... و(مِلْءُ) خبرٌ، و(حبيبُ) مبتدأ، وإنَّما يتمُّ هذا الاستشهاد على ما هو المشهور من أنَّه إذا اجتمعت نكرة ومعرفة كانت المعرفة هي المبتدأ مطلقًا، وأمَّا على ما يراه سيبويه من أنَّ النَّكرة إذا كانت مقدَّمةً، وكان لها مسوِّغٌ كانت هي المبتدأ فلا..."[5].

(1) حاشية الشيخ يس الحمصي على شرح التصريح، بهامشه: 176/1.
(2) شرح التَّصريح: 194/1.
(3) حاشية الصَّبَّان على الأشموني: 280/1.
(4) شرح التَّسهيل: 302/1.
(5) تخليص الشَّواهد وتلخيص الفوائد: ص201.

ومن خلال تتبُّع إعراب الشَّاهد لم أجد مِنَ النُّحاة مَنْ وجَّه البيت بتوجيه ابن جنِّي؛ ومنعهم من ذلك عودُ الضَّمير إلى متأخِّرٍ لفظًا ورتبةً، وهو ممنوع عندهم[1].

المسألةُ الخامسةُ – القولُ في ضمَّةِ (غيرُ) مِنْ قَولِهم: أفْعَلُ هَذَا لَيْسَ غَيْرُ:

عند شرحه لقول الحماسيِّ[2]: لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنِّي لَأَوْجَلُ عَلَـــى أَيِّنَا تَأْتِي المَنِيَّةُ أَوَّلُ ذهب ابنُ جنِّي إلى أنَّ (أوَّلُ) مبنيٌّ على الضَّمِّ؛ وعلَّل البناءَ بأنَّ الإضافةَ مرادةٌ فيها، وقد قُطعتِ الإضافة منها كما قُطِعَتْ في (قبلُ)، و(بعدُ)، فكأنَّ الشَّاعر قال: تأتي المنيَّةُ أوَّلَ الوقت، وخلُص إلى أنَّها أُعطِيَتْ حكمَ الظرف ليتمكَّنَ فيها حالُ البناء؛ لأنَّ بناءها على الضَّمِّ كبناء الظروف مثل: قبلُ، وبعدُ، وحيثُ، ومن عَلُ[3].

أمَّا ما يتعلَّقُ بقولهم: (أفعلُ هذا ليسَ غيرُ) فقد ذكر رأيَ الأخفش وسيبويه فيه، فقال: "فأمَّا قولُهم: أفْعَلُ هذا ليسَ غيرُ، فذهب الأخفشُ إلى أنَّه أراد: غيره، وأنَّه حذف المضافَ إليه، وضمَّةُ الرَّاء عنده إعرابٌ لا بناءٌ، ... يؤكِّدُ ذلك عندك ما حكاه من قولهم: ليسَ غيرٌ، بالتَّنوين، ولكن على مذهب صاحب الكتاب يكون بناءُ (غير) لمشابهته للظَّرفِ بما فيه منَ الإبهام ولزومِ الإضافة"[4].

وما نسبه ابنُ جنِّي للأخفش مذكور في كثير من كتبِ النُّحاة، قال ابنُ يعيش: "... وذهب الأخفشُ في قولهم: (ليس غيرُ) على أنَّه على حذفِ المُضافِ إليه، ... وزعم أنَّ منهم من ينوِّنه فيقول: (ليسَ غيرٌ)"[5].

---

(1) انظر: شرح ابن النَّاظم: ص84، والكُنَّاش في النَّحو والصَّرف، لأبي الفداء صاحب حماه: 145/1، والتَّذييل والتَّكميل: 351/3، وتحرير الخصاصة، لابن الوردي: 178/1، وشرح ابن عقيل: 242/1، وتمهيد القواعد: 946/2.

(2) من الطَّويل، لمعن بن أوس المُزَني في: الكامل، للمبرِّد: 157/2، والوساطة بين المتنبِّي وخصومه، للقاضي الجرجاني: ص192، وشرح ديوان الحماسة، للمرزوقي: ص791، واللامع العزيزي شرح ديوان المتنبِّي، للمعرِّي: ص314، وشرح كتاب الحماسة، لأبي القاسم الفارسي: 8/3، وشرح ديوان الحماسة، للتَّبريزي: 7/2، والاقتضاب في شرح أدب الكُتَّاب، لابن السِّيد البطليَوْسي: 407/3، والمقاصد النَّحويَّة: 1351/3، وشرح التَّصريح: 721/1، وخزانة الأدب، للبغدادي: 291/8، وغير منسوبٍ في: أدب الكاتب، لابن قتيبة: ص561، والمقتضب: 245/3، وأمالي ابن الشَّجري: 74/2، وشرح المفصَّل، لابن يعيش: 107/3.

(3) انظر: التَّنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة: ص287، 288.

(4) التَّنبيه: ص288.

(5) شرح المفصَّل: 133/4، 134.

ويفهمُ من قوله: وزعم، أنَّه غيرُ راضٍ على ما ذهب إليه الأخفش.

ونسب أبو حيَّان إلى الأخفش ما نسبه له ابنُ جنِّي فقال: "وإذا لم تنوَّنْ (غيرُ) ورُفعت أو نُصبتْ فهي عند الأخفش معربةٌ، كحالها حين كانت منوَّنةً، وسقط التَّنوين لنيَّة الإضافة، ... وذهب الجرميُّ والمبرِّدُ وأكثرُ المتأخِّرين إلى أنَّ الضمَّة في (غير) بناءٌ، ونُسِبَ إلى سيبويه"[1].

وقال ابنُ هشامٍ في قولهم: (ليس غيرُ) بالضَّمِّ من غير تنوين: "... فقال المبرِّدُ والمتأخِّرون: إنَّها ضمَّةُ بناءٍ لا إعرابٍ، وإنَّ (غير) شُبِّهت بالغايات كـــ(قبلُ) و(بعدُ)، ... وقال الأخفشُ: ضمَّةُ إعرابٍ لا بناءٍ؛ لأنَّه ليس باسم زمان ولا مكانٍ..."[2].

واختار السيوطيُّ مذهبَ الأخفش فقال: "والأخفشُ يقول بإعرابها في الضَّمِّ والفتح معًا، ... ورأيه هو المختارُ عندي"[3].

أمَّا ما نسبه ابنُ جنِّي وغيرُه من النُّحاة إلى سيبويه من القول بأنَّ (غيرُ) مبنيٌّ على الضَّمِّ فهو موجود في الكتاب، قال سيبويه: "وغيرُ أيضًا ليس باسمٍ متمكِّنٍ، ألَا ترى أنَّها لا تكونُ إلَّا نكرةً، ولا تُجمعُ، ولا تدخلها الألفُ واللامُ"[4].

وعودًا إلى توجيه ابن جنِّي لكلمة (أوَّلُ) في بيت الحماسة نجده اختار كونَها مبنيَّة على الضَّمِّ تبعًا لرأي سيبويه فيها، وعلى هذا التوجيه سار كثيرٌ من النَّحاة، قال ابنُ يعيش: "وحكمُ (أوَّلُ) و(حسبُ) و(ليس غيرُ) حكمُ: (قبلُ) و(بعدُ)"[5]. أي: البناء. وقال الأزهريُّ في توجيه (أوَّلُ): "بالضَّمِّ، والأصلُ: أوَّلُ الوقتين..."[6].

خاتمة:

من خلال هذا العرض المختصر لبعضِ آراء الأخفش في كتاب التَّنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة لابن جنِّي نخلُصُ إلى الآتي:

أوَّلًا – خالف الأخفشُ مذهب سيبويه في تفصيل المحذوفات في المسألة الأولى، ووصف بعض العلماء صنيعه بأنَّه ضربٌ من التَّكلُّف، أمَّا ابن جنِّي فقد سكت عن ترجيح أحد الرأيين على الآخر.

(1) ارتشافُ الضَّرب: 1549/3.
(2) مغني اللبيب: 209/1.
(3) همع الهوامع: 200/2.
(4) 479/3.
(5) شرح المفصَّل: 107/3.
(6) شرح التَّصريح: 721/1.

ثانيًا – ذهب الأخفش إلى القول بزيادة (مِنْ) في الإيجاب، خلافًا لما عليه سيبويه، وقد عرض ابنُ جنِّي رأييهما، ثمَّ ذكر ما استند إليه قول الأخفش من كلام العرب، وهو في نظري تلميح باختيار رأيه، وهو في ذلك تابعٌ لشيخه أبي عليٍّ الفارسيِّ.

ثالثًا – يرى الأخفشُ أنَّ الكاف تأتي اسمًا في الاختيار، وسيبويه يرى جواز ذلك في الضَّرورة فقط، وقد نصرَ ابنُ جنِّي ما رآه الأخفش في المسألة بأنَّه: الأمثل.

رابعًا – جوَّز الأخفش – خلافًا للبصريِّين – الابتداء بالوصف النَّكرة، من غير الاعتماد على نفيٍ أو شبهه، وقد سار ابنُ جنِّي على نهجه، وأعرب على ذلك بيتَ الحماسة.

خامسًا – ذهب الأخفشُ إلى القول بأنَّ الضَّمَّة في: (غيرُ) ضمَّةُ إعراب، وأنَّ العرب قد نطقت به منوَّنًا، وعند سيبويه هي ضمَّةُ بناء، واختار ابنُ جنِّي مذهب الأخير، وخرَّج عليه (أوَّلُ) في بيتِ الحماسة.

سادسًا – كتاب التَّنبيه خصبُ المادَّة النَّحويَّة، وفيه الكثير من الآراء الَّتي انفردَ بها ابنُ جنِّي وغيره من النَّحويِّين، ومليءٌ بمسائل الخلاف بين البصريِّين والكوفيِّين، وبين بعض البصريِّين والبصريِّين، وبين بعض الكوفيِّين والكوفيِّين، وهي جديرة بدراسات وبحوثٍ معمَّقة.

والحمدُ للهِ أولًا وأخيرًا، وصلَّى الله وسلَّمَ على المبعوث هاديًا ومبشِّرًا ونذيرًا.

فهرس المصادر والمراجع

1. القرآن الكريم، رواية قالون عن نافع.
2. أدب الكاتب، لابن قتيبة الدَّينوري، تحقيق: محمَّد الدَّالي، النَّاشر: مؤسَّسة الرِّسالة، دون تاريخ.
3. ارتِشَافُ الضَّرَب من لسان العرب، لأبي حيَّان، تحقيق: رجب عثمان محمَّد، النَّاشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418ه – 1998م.
4. أسرارُ العربيَّة، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، 1415ه – 1995م.
5. الأصُولُ في النَّحوِ، لابن السَّرَّاج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسَّسة الرِّسالة، بيروت، ط3، 1408ه – 1988م.
6. الاقتضابُ في شرح أدبِ الكُتَّاب، لأبي محمَّد عبد الله بن السِّيد البطَلْيَوسي، تحقيق: مصطفى السَّقا، وحامد عبد المجيد، مطبعة دار الكتب المصريَّة بالقاهرة، طبعة 1996م.

7. الأمالي، لأبي عليٍّ القالي، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان، طبعة 1423ه – 2002م.
8. أمالي ابن الشَّجري، تحقيق: د. محمود محمَّد الطَّناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1413ه – 1991م.
9. البحرُ المحيطُ في التَّفسير، لأثير الدِّين أبي حيَّان، تحقيق: صدقي محمَّد جميل، دار الفكر، بيروت، طبعة 1420ه.
10. البغداديَّات، لأبي علٍّ الفارسيِّ، دراسة وتحقيق: صلاح الدِّين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، دون تاريخ.
11. التِّبيانُ في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: علي محمَّد البجاوي، النَّاشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه، بلا تاريخ.
12. البسيط في شرح الجمل، لابن أبي الرَّبيع، دراسة وتحقيق: عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت ط1/ 1407ه – 1986م.
13. تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة، زين الدِّين أبو حفص عمر بن مظفَّر الوردي، تحقيق ودراسة: عبد الله بن علي الشلال، مكتبة الرُّشد، الرِّياض، ط1، 1429ه – 2008م.
14. تحصيل عين الذَّهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، للأعلم الشنتمري، حققه وعلَّق عليه: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، ط2/ 1415ه– 1994م.
15. تخليص الشَّواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام، تحقيق: عبَّاس مصطفى الصَّالحي، دار الكتاب العربي، ط1، 1406ه – 1986م.
16. التَّذييل والتَّكميل في شرح التَّسهيل، لأبي حيَّان، تحقيق: حسن هنداوي، الأجزاء من (1 – 4) دار القلم، دمشق، ط1، 1418ه – 1997م، والأجزاء من (5 – 11) كنوز إشبيليا للنَّشر والتَّوزيع، ط1، 1431ه – 2010م.
17. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق: محمَّد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطِّباعة والنَّشر، 1387ه – 1967م.
18. تمهيدُ القواعدِ بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، تحقيق: علي محمَّد فاخر، وآخرِينَ، دار السلام للطباعة والنَّشر والتوزيع والتَّرجمة، القاهرة، ط1، 1428ه – 2007م.

19. التَّنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة، لأبي الفتح عثمان بن جنِّي، تحقيق: سيدة حامد عبد العال، وتغريد حسن أحمد عبد العاطي، مطبعة دار الكتب والوثائق القوميَّة بالقاهرة، ط/ 1431ه – 2010م.
20. الجنى الدَّاني في حروف المعاني، لابن أُمِّ قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدِّين قباوة، ومحمَّد نديم فاضل، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان، ط1، 1413ه – 1992م.
21. حاشية الشيخ يس العليمي الحمصي، بهامش شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
22. الحماسة، لأبي تمَّام، تحقيق: عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان، جامعة الإمام محمد بن سعود، المجلس العلمي، ط/ 1401ه – 1981م.
23. خزانة الأدب ولبُّ لُبابِ لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد السلام محمَّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1418ه – 1997م.
24. الخصائصُ، صنعةُ أبي الفتح عثمان بن جنِّي، تحقيق: محمَّد علي النَّجَّار، دار الكتب المصريَّة، طبعة سنة 1371ه – 1952م.
25. الدُّرُّ الفريد وبيت القصيد، محمد بن أيدمر المستعصمي، تحقيق: كامل سلمان الجبوري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1/ 1436ه – 2015م.
26. ديوان الأعشى ميمون بن قيس، شرحه وقدَّم له: مهدي محمَّد ناصر الدِّين، دار الكتب العلميَّة، ط3/ 1424ه – 2003م.
27. ديوان تأبَّط شرًّا وأخباره، جمع وتحقيق وشرح: علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2/ 1419ه – 1999م.
28. ديوان النَّابغة الذُّبياني، جمعه وشرحه وكمَّله وعلَّق عليه: محمَّد الطَّاهر بن عاشور، الشَّركة التونسيَّة للتَّوزيع، قرطاج، 1986م.
29. روح المعاني في تفسير القرآنِ العظيمِ والسَّبعِ المثاني، للآلوسي البغدادي، تحقيق: علي عبد الباري عطيَّة، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط1، 1415ه.
30. سمطُ اللآلئ، لأبي عُبيد البكري الأوبني، نسخة مصحَّحة ومنقَّحة ومحقَّقة بمعرفة: عبد العزيز الميمني، مطبعة لجنة التَّأليف والتَّرجمة والنَّشر، 1354ه – 1963م.

31. شرحُ ابنِ عقيل على ألفيَّة ابن مالك، ومعه منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط20، 1400ه – 1980م.
32. شرحُ ابنِ النَّاظمِ على ألفيَّة ابن مالك، تحقيق: محمَّد باسل عيون السُّود، دار الكتب العلميَّة، ط1، 1420ه – 2000م.
33. شرحُ أبيات سيبويه، لابن أبي سعيد السِّيرافيِّ، حقَّقه وقدَّم له: محمَّد علي سلطاني، دار العصماء، دمشق، ط1، 1432ه – 2011م.
34. شرحُ الأشمونيِّ على ألفيَّة ابنِ مالك، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان، ط1، 1419ه – 1998م.
35. شرحُ التَّسهيلِ، لابن مالك، تحقيق: عبد الرَّحمن السَّيِّد، ومحمَّد بدوي المختون، هجر للطباعة والنَّشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1410ه – 1990م.
36. شرحُ جملِ الزَّجَّاجي، لابن عصفور، حقَّقه وقدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه: فوَّاز الشَّعَّار، إشراف الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان، ط1، 1419ه – 1998م.
37. شرحُ التَّصريحِ على التوضيح، خالد الأزهري، تحقيق: محمَّد باسل عيون السُّود، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان، ط1، 1421ه – 2000م.
38. شرحُ ديوانِ الحماسةِ، لأبي علي المرزوقي الأصفهاني، تحقيق: غريد الشَّيخ، وضع فهارسه العامَّة: إبراهيم شمس الدِّين، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان، ط1، 1424ه – 2003م.
39. شرحُ شواهدِ المغني، للسيوطي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، بلا تاريخ.
40. شرح القصائد العشر، لأبي زكريَّاء التَّبريزي، عنيت بتصحيحها وضبطها والتَّعليق عليها للمرَّة الثَّانية: إدارة الطِّباعة المنيريَّة، عام النَّشر: 1352ه.
41. شرحُ كتاب الحماسة، لأبي القاسم زيد بن عليٍّ الفارسيِّ، تحقيق: محمَّد عثمان علي، مكتبة الأوزاعي، بيروت، الطبعة الأولى، بلا تاريخ.
42. شرحُ كتابِ سيبويهِ، لأبي سعيد السِّيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيِّد علي، منشورات محمَّد علي بيضون، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان، ط2، 2012م.

43. شرحُ المفصَّل، يعيش بن علي بن يعيش، قدَّم له: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان، ط1، 1422ه – 2001م.
44. الشِّعرُ والشُّعراءِ، لابن قتيبة الدَّينوري، تحقيق: دار الثقافة، بيروت، النَّاشر: الدَّار العربيَّة للكتاب، ط3، 1983م.
45. ضرائر الشِّعر، لابن عصفور الإشبيليِّ، تحقيق: السَّيِّد إبراهيم محمَّد، دار الأندلس للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع، بلا تاريخ.
46. علل النَّحو، لابن الورَّاق، تحقيق: محمود جاسم محمَّد الدَّرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط1/ 1420ه – 1999م.
47. الكامل في اللغة والأدب، للمبرِّد، حقَّقه وشرحه وضبطه وفهرسه: حنَّا الفاخوري، دار الجيل، بيروت، ط1، 1417ه – 1997م.
48. الكتابُ، لسيبويه، تحقيق وشرح: عبد السَّلام محمَّد هارون، دار الجيل، بيروت، الطَّبعة الأولى، بلا تاريخ.
49. كتاب الشِّعر، أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، لأبي علي الفارسي، تحقيق وشرح: محمود محمد الطَّناحي، النَّاشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1/1408ه – 1988م.
50. الكُنَّاشُ في فنَّي النَّحو والصَّرف، لأبي الفداء إسماعيل بن الأفضل علي الأيُّوبي الشَّهير بصاحب حماة، دراسة وتحقيق: رياض بن حسن الخوَّام، المكتبة العصريَّة، صيدا، بيروت، طبعة 1425ه – 2004م.
51. اللامعُ العزيزي شرح ديوان المتنبِّي، لأبي العلاء المعرِّي، تحقيق: محمَّد سعيد المولوي، النَّاشر مركز فيصل للبحوث والدِّراسات الإسلاميَّة، ط1، 1429ه – 2008م.
52. اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: عبد الإله النَّبهان، دار الفكر، دمشق، ط1/ 1416ه – 1995م.
53. المسائل الحلبيات، لأبي عليٍّ الفارسيِّ، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنَّشر والتَّوزيع، دمشق، ودار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1/ 1407ه – 1987م.
54. المساعدُ على تسهيل الفوائد، لبهاء الدِّين ابن عقيل، تحقيق: محمَّد كامل بركات، النَّاشر: جامعة أمّ القُرى، دار الفكر دمشق، دار المدني، جدَّة، ط1، 1400ه.

55. معاني القرآنِ، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، تحقيق: هُدى محمود قراعة، النَّاشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1411ه – 1990م.
56. مغني اللبيبِ عن كتُبِ الأعاريبِ، لابن هشام، حقَّقه وفصَّله وضبط غرائبه: محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد، دار الشَّام للتُّراث، بيروت، لبنان، بلا تاريخ.
57. المقاصدُ الشَّافية في شرح الخلاصةِ الكافية، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشَّاطبي، تحقيقُ: عبد الرَّحمن بن سليمان العُثيمين وآخرِينَ، معهد البحوث العلميَّة وإحياء التُّراث الإسلاميِّ، جامعة أُمِّ القرى، مكَّة المكرَّمة، ط1، 1428ه – 2007م.
58. المقاصدُ النَّحويَّة في شرح شواهد الألفيَّة، بدر الدِّين محمود بن أحمد بن موسى العَيني، تحقيق: علي محمَّد فاخر، وآخَرَينِ، دار السلام للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع والتَّرجمة، القاهرة، ط1، 1431ه – 2010م.
59. المقتضَب، لأبي العبَّاس المبرِّد، تحقيق: محمَّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، بلا تاريخ.
60. همعُ الهوامعِ، للجلال السُّيوطيِّ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقيَّة، مصر، بلا تاريخ.
61. الوساطة بين المتنبِّي وخصومه، للقاضي الجرجاني، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمَّد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، دون تاريخ.

مجـــلة الـــتربـــوي
JOURNAL OF EDUCATIONAL
ISSN: 2011- 421X
Arcif Q3
معامل التأثير العربي 1.5
العدد 18

الفهـــــــــــرس

ر.ت	عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة
1	بعضُ آراءِ أبي الحَسَنِ الأخفَشِ فِي كِتَابِ التَّنبِيه لابنِ جنِّي	د. علي محمَّد ناجي	20-3
2	إضـــافـــة الشـــيء إلى صـــفتـــه	علي عبد الرحمن أبو منيار الطاهر عمران جبريل	30-21
3	الإعراب في العربية	أ.جمال محمد دية	45-31
4	البيع بالتقسيط وأحكامه العملية المعاصرة	سليمان امحمد بن عمر إبراهيم محمد أبوحرارة	71-46
5	جماليات المعمار السردي للقصة القرآنية دراسة فنية تأصيلية	د.فوزي أبوبكر العيان	97-72
6	تعدّد الوجوه الصَّرفيَّة بين قراءات القرَّاء الثلاث المكمِّلين للعشر في (الأسماء) بسورة الأنعام	د.علي مصباح زلطوم د.فاطمة عبد القادر مخلوف	130-98
7	الإتباع الحركي الرجعي في القراءات القرآنية في معجم تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري	نورية صالح على افريج	150-131
8	النقد التطبيقي قراءة في كتاب الموازنة لأبي الحسن الآمدي ت 370 هـــــــــــــ	د. إبراهيم فرج الزائدي	181-151
9	مظاهر الزهو بالشعر عند البحتري	د. مصطفى بشير محمد رمضان	208-182
10	من شطـــحات ابن مضاء القرطبي "إنكاره للضمير المستتر في المشتقات العاملة"	د. عبدالله محمد الجعكي	218-209
11	العطف على التوهم وآراء العلماء فيه	أ. حواء بشير بالنور أ. زينب امحمد أبوراس	229-219
12	الفاعلية الذاتية وعلاقتها بدافع الإنجاز	د. ربيعة عثمان عبد الجليل د. فرج مفتاح العجيل د. حواء بشير أبوسطاش	256-230
13	دور المشـــرف التربـــوي فـــي العمليّة التّعليمية	أ. هنيّة عبد السلام البالوص	285-257
14	واقـــع النظام التربـــوي في ليبيا (دراسة سيسيو تاريخية لواقـــع منظومة التربيـــة في المجتمـــع الليبـــي)	د. الباشير عمران خليفة المريمي	304-286
15	اضطراب ضغوط ما بعد الصدمة (Post-Traumatic Stress Disorder) (تعريفه – أعراضه – مدى انتشاره)	أ.محمد عطية إسماعيل أ.ميلاد محمد الحضيري	322-305
16	إدمان الانترنت وعلاقته بالعزلة الاجتماعية لدى الشباب	د. احمد على الهادي الحويج	344-323

17	أساليب تطوير الذات والثقة بالنفس في مرحلة المراهقة	أ. سعاد مفتاح مرجان أ. أسماء حامد اعليجة	374-345
18	دور الأسرة في تكوين الاتجاهات النفسية للطفل	أ. أمنة العربي سالم خليفة	407-375
19	الضغوط المهنية وآثرها على الصحة النفسية للمرأة العاملة	د. هاجر علي محمد الصقر أ .إبراهيم خليفة المركز	422-308
20	الذكاء الوجداني كمنبئ للقيادة الناجحة	أ. محي الدين على المبروك	448-423
21	وليام دلتاي و سارتر وإشكالية فهم التاريخ في الفكر الوجودي	د. نورالدين سالم قريبع	465-449
22	تأثير الانترنت المظلم على نمو وتطور التجارة الالكترونية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في علوم الحاسب الآلي وتقنية المعلومات بجامعة بني وليد	د.ميلاد سالم المختار مغراف	482-466
23	التشكيل الاجتماعي للجسد الأنثوي والإجحاف الاجتماعي دراسة أنثروسوسيولوجية لبعض المأثورات والممارسات السلوكية الشعبية للمجتمع الليبي	أ. سعاد علي الرفاعي	505-483
24	دوافع هجرة سكان منطقة تاورغاء الى مدينة طرابلس "مخيم الفلاح نموذجاً"	أ. هناء عمر محمد كازوز	522-506
25	بناء نظام معلوماتي سياحي لإقليم فزان بليبيا باستخدام نظم المعلومات الجغرافية	د. امباركة صالح محمد ناجم د. عبدالسلام عبدالرحمن عكاشة	535-523
26	تحليل إتجاهات النمو العمراني لمدينة زليتن بإستخدام التقنيات الجغرافية الحديثة والأساليب الإحصائية	د. فرج مصطفى الهدار	549-536
27	دراسة تصنيفية للفصيلة المركبة ASTERACEAE في مدينة الخمس– ليبيا	نجاة بلعيد محمد الشف	562-550
28	فاعلية النانو تكنولوجي على مناهج العلوم بالتعليم العام	أ. هدى على أحمد التقبى أ. ليلى منصور عطية الغويج	575-563
29	دراسة تأثيرالري بمستويات مختلفة من مياه البحر و شدة الاضاءة على بعض مظاهر نمو وانتاجية نبات القمح Triticum aestivum	د. سعاد محمد السريتي	595-576
30	دراسة لبعض الخصائص الكيميائية والكشف عن التنوع الفطري للتربة في مدينة مسلاتة	مبروكة حامد سالم منصور ابتسام الرفاعي سالمة الامين محمد انديشة	609-596

626–610	أ.علي فرج ابوسليانة أ.اسماء علي ابوشويكة د.ميلود الصيد الشافعي أ.محمد عاشورسويلم	عرض لأهم الأمراض البكتيرية المشتركة التي تنتقل من الأسماك للإنسان	31
633–627	Dr. Younis Muftah Al-zaedi Fathi Salem Hadoud	HYPOGLYCEMIC PROPERTY OF GARLIC AND THE PROTECTIVE EFFECTS ON TYPE-2 DIABETES MELLITUS: A REVIEW	32
638–634	Tyeeb Farag Hessian, Jamela Saad Mohamed Muheddin Rteba	EFFECT OF VARIOUS INTEGRATED WEED MANAGEMENTS ON WEED DENSITIES AT ELWASEETA RAINFED CONDITIONS	33
649–639	نعيمة محمد الشريف	تنقية البروتينات المفرزة Esx H و Esx G لبكتيريا السل Mycobacterium tuberculosis	34
658–650	Osama Milad Mahdi Elgutt Ali Salem Faraj Edalim	EVALUATION THE CAUSES OF THE DIABETES MILLETS AMONG PATIENTS IN THE AL KHUMS DIABETES CENTER	35
665–659	Amal Abdulsalam Shamila Fatma Mustafa Omiman Soad Muftah Abdurahman	A RESULT ON A COMMON FIXED POINT THEOREM FOR SEMI-COMPATIBLE AND RECIPROCAL CONTINUOUS MAPS IN FUZZY METRIC SPACE	36
670–666	Ebtisam Ali Eljamal	CERTAIN CLASS OF GENERALIZED CLOSE TO CONVEX FUNCTIONS PRESERVING INTEGRAL OPERATOR	37
676–671	N.S.Abdanabi Amal El-Aloul Ashraf Alhanafi	COMPACTNESS MODULO IN FIBREWISE IDEAL TOPOLOGICAL SPACE	38
685–677	Mohammed Ebraheem Attaweel Abdulah Matug Lahwal	ON SOLVING NONLINEAR VOLTERRA INTEGRAL EQUATIONS OF THE FIRST KIND USING MAHGOUB TRANSFORM	39
693–686	A. H. EL-Rifae Z. A. Abusutash	CHAOTIC BIFURCATIONS OF DISCRETE DYNAMIC SYSTEMS WITH A COMPLEX VARIABLE	40
704–694	Aisha Ajwely Khaled	ON THE FEKETE-SZEGö THEOREM FOR THE GENERLIZED OWA-SRIVASTAVA OPERATOR	41
715–705	K. A. E. Alurrfi Mohamed O. M. Elmrid Ali B. Almalul Suad H. O. Aljahawi Salem M. A. Zyaina	EXACT TRAVELING WAVE SOLUTIONS FOR TWO HIGHER ORDER NONLINEAR PDES IN MATHEMATICAL PHYSICS USING THE GENERALIZED RICCATI EQUATION MAPPING METHOD	42
724–716	Hana wanis Elfallah	EVALUATION OF PROBIOTIC BACTERIA ISOLATED FROM PHARMACEUTICAL SACHET AGAINST URINE SAMPLE BACTERIA	43

738–725	Dr.Mohamed K. Zambri Dr.Ali R. Elkais Eng. Ibrahim R. Musbah	DETERMINATION OF THE ACTUAL BURNING EFFICIENCY OF CYCLONES IN CEMENT INDUSTRY LEBDA CEMENT PLANT AS CASE STUDY	44
750–739	Dr. Dawi Muftah Ageel	DETERMINE THE RELATIONSHIP BETWEEN NDVI AND NDWI INDICATES USING SENTINEL-2A TECHNIQUES IN KHUOMS CITY, LIBYA	45
769–751	أ. ابراهيم عثمان الصابري	ILLEGAL IMMIGRATION TO EU FROM AFRICA USING LIBYA AS TRANSIT COUNTRY	46
783–770	Dr. Ragb O. M. Saleh	A REVIEW AND CRITIQUE: WELL-KNOWN REACTIVE ROUTING PROTOCOLS IN MANET	47
788–784	Salem Mustafa aldeep Aimen Abdalsalam Kleeb Saad Mohamed Lafi	THE ROLE THAT INFORMATION TECHNOLOGY PLAYS IN THE DEVELOPMENT OF SOCIETY (Analytical study inside Faculty of Education)	48
796–789	أ. سميرة مفتاح احميد	AN ANALYSIS OF THE COMMON ERRORS AND ERRORS' TYPES IN THE WRITING OF LIBYAN UNIVERSITY STUDENTS	49
806–797	Najat Mohammed Jaber Aisha Mohammed Ageal	THE PROBLEMS OF SPELLING ERRORS AMONG FRESHMEN IN THE FACULTY OF EDUCATION AT ELMERGIB UNIVERSITY	50
813–807	Hisham mohammed Alshareef Aisha mohammed Elfagaeh Milad Ali Abdoalsmee	STUDENTS' ATTITUDES AND BEHAVIOURS TOWARDS USING PLEASURE READING IN ESL SETTINGS	51
814	**الفهرس**		52